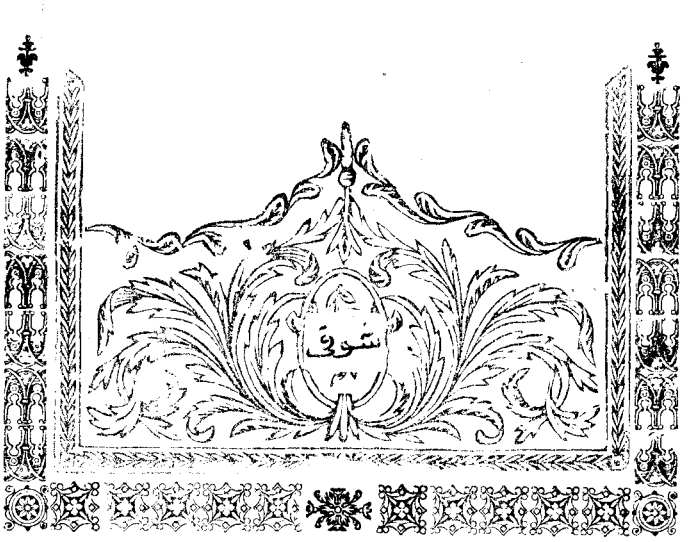

(بسم الله الرحمن الرحيم)

الحمد لله الذى ميز الانسان بالنطق عن سائر انواع الحيوان ومهد لهم مقدمات فصول الشريعة لانتاج العبادات التى هى موجبات حصول السعادات ووصول الكرامات وخصهم بالاستدلال على ذاته وصفاته فمن استدل وآمن فاز بالآئه وجنآته والصلوة والسلام على من نطق بالصواب محمد الذى هو صاحب الكتاب وحجة على العباد وشفيع لهم يوم التناد ومنبع الفضل والجود للخاص والعوام وكنه شرفه لا يعلم بالقياس والافهام * وعلى آله وصحبه الذين بينوا جنس العمل ونوع العقايد على وجه ليس فيه خلل بادلة اليقين والبرهان المتين وعلى الائمة الذين اجتهدوا وسعوا فى دين الله ونصروا وعرفوا المطالب العلية بالافكار الصحيحة وعلموها بالمنطق الحق والميزان المبين رضوان الله تعالى عليهم اجمعين (وبعد) فيقول العبد الفقير الذليل الى الملك الغنى القوى احمد بن عبد الله الملقب بالشوقى صان الله تعالى بلطفه وكرمه عن موجبات الطغيان وسوالب المنح وحلية المحن والشرطية المتصلة بالخذلان (بسم الله الرحمن الرحيم) قال الشارح رحمة الله تعالى لما كانت الفوائدة الفنارية مقبولة وعلى الغموض

مشتملة اردت شرحها بالتماس الاحباب بعون الله الملك الوهاب وهو
ميسر الاتمام ومعطى المرام للانام وها انا اشرع فى الكلام بعناية
الواهب العلام اقتداء بكتابه العزيز الكريم وامتثالا بقول الصادق
ذى الشان العظيم وهو كل امر ذى بال لم يبدأ فيه ببسم الله الرحمن
الرحيم فهو ابتر والباء للمصاحبة والظرف حال من فاعل عامله المحذوف
تقديره اصنف ملابسا بسم الله اوللاستعانة متعلق بمؤخر لافادة
الاختصاص ولكل وجه وعلى كلا التقديرين فالجملة خبر لفظا وانشاء
معنى والمناسب هنا للمقام انشاء اظهار الاستعانة والمصاحبة والتبرك
باسمه تعالى والاضافة اضافة العام الى الخاص فتكون للبيان
والاختصاص والله تعالى وتقدس علم لذات واجب الوجود الموصوفة
بالالوهية والربوبية والرحمن والرحيم مشتقان من الرحمة واصلها
انعطاف القلب والرقة وهى فى حقنا الاحسان والكرم بطريق
اطلاق السبب وارادة المسبب فان قلت زيادة البناء تدل على زيادة
المعنى فلم قدم الرحمن على الرحيم مع ان القياس يقتضى تأخيره كما فى
قولهم عالم نحرير وجواد فياض قلت لاختصاصه به تعالى كان حقيقا
بان يكون قرينا لاسمه الكريم قال ابن جماعة رحمة الله تعالى الرحمن
اسم مختص بالله تعالى لم يستعمل فى غيره تعالى فان قلت قد اطلق فى قول بنى
حنيفة رحمان اليمامة على مسيلمة الكذاب وقال شاعرهم (وانت غيث الورى
مازلت رحمانا) قلت المختص المعرف بالالف واللام دون غيره واما
جواب الزمخشرى بانه من باب تعنتهم فغير مستقيم انتهى ثم اردف
البسملة بقوله حمدا عملا بقوله صلى الله تعالى عليه وسلم كل امر ذى بال
لايبدأ فيه بحمد الله فهو اجذم ومايتوهم من تعارض الحديثين
فمدفوع اما بحمل احدهما على الابتداء الحقيقى والاخر على الاضافى
او بان المراد بالابتداء الابتداء العرفى الممتد الى الشروع فى المقصود
وفعله محذوف وجوبا سماعا كما تقرر فى موضعه وهو حمدت اواحمد
قيل ان تقدير الماضى اولى لدلالته على حمد سابق فى مقابلة نعمة سابقة
مع مصاحبته لجلب النعمة اللاحقة فيفيد شمولهما بخلاف المضارع

فانه دال على حمد لاحق مفيد لشمول ازمنة النعمة اللاحقة فقط وقيل لااولوية بناء على جواز ان يكون الحمد بالمضارع دالا على النعمة السابقة فيجلب بالحكم المذكور النعمة اللاحقة فيفيد شمولهما كالماضى ورد بان الحمد الحالى والاستقبالى لوكانا فى مقابلة النعمة الماضية لكانا غير مناسب بدليل ان التأخير يوجب التقصير على ان المفهوم المضارع الاستقبالى الوعد وهو ليس بحمد وفى اختيار هذا الاسلوب فى اداء الواجب كدر فانه مع عدم الاقتداء باسلوب القرآن المجيد لايوجد الامتثال بالحديث الحميد بناء على رواية كل امر ذى بال لايبدأ فيه بالحمد لله بضم الدال على الحكاية والقول بان الحمد عند المحققين اظهار الصفات الكمالية لايفيد اذ الكلام فى الاقتداء والامتثال وايضا القول بان الاختيار الاسلوب الجديد فيه للتنشيط للسامع لايعارض ماذكرناه من الاقتداء والامتثال وان كان حمدا معتبرا والعلم عند الملك العلام وبقية الابحاث فى الحواشى ولما كان الحمد مختصا بالله تعالى وتقدس وصله بلام الاختصاص المتصلة بضمير الخطاب فقال (لك) يامحمود الحامدين ومقصود القاصدين واللام فى قوله لك غير متعلق بشئ اذ التقدير حمدتك حمدا ادخلت الكاف على المصدر بعد حذف الجملة واد خل عليه اللام المفتوحة لتقوية العمل ولتخصيصها على كون الكاف مفعولا به لافاعلا اوخبر مبتدأ وجب حذفه على القياس فقال نجم الائمة اى هو ثابت لك وجعل الله تبارك وتقدس مخاطبا تنبيها على انه تعالى اقرب من حبل الوريد ولان اللايق بحال الحامد ان يلاحظ المحمود حاضرا وشاهدا ثم يحمده (اللهم) اى يا الله تبارك وتقدس والميم المشددة عوض عن حرف النداء عند البصريين فلايجوز الجمع بينهما ولايقال يااللهم عند هم وشد الجمع فى قوله انى اذا ما حدث الما اقول يااللهم يااللهما ومذهب الكوفيين ان الميم بقية جملة محذوفة وهى امنا بخير وليست عوضا عن حرف النداء فلذلك اجازوا الجمع وكرر الخطاب لكون المقام مقام التضرع فلذلك كرر الخطاب فى قوله تعالى (اياك نعبد واياك نستعين) وقدم الحمد لان المقام مقام الحمد ثم

اشار الى المحمود عليه بقوله على (ما منحت) يجوز ان يكون موصولة اوموصوفة اومصدرية وهو اولى لفظا ومعنى اما لفظا فلاحتياج الاسمية الى تقدير العائد فى المعطوف والمعطوف عليه وهو تكلف و لاستلزامه كون من فى المقام الثانى على طبق الاول واما معنى فلان الحمد على الانعام اولى قيل لايصح عطفه عليه من حيث المعنى وذلك لانه ح يكون المحمود عليه هو المحن وذا لايجوز لان المحمود عليه يلزم ان يكون نعمة والمحنة ليست بنعمة تأمل وكلة على تعليلية اى تعليل لانشاء الحمد كما فى قوله تعالى (ولتكبروا الله على ماهداكم ماخصصت اى اخترت لى) ماهو خير واعطيتنى ماهو خلاصته هذا لازم معناه لان التخيص التبيين والشرح والتخيص على مافى القاموس (من) بيان (منح) جمع منحة بالكسر وهى العطية (عوارف) جمع عارفة من المعرفة لامن المعروف الذى هو الاحسان فلايتوجه سؤال التكرار اومن المعروف (الافاضل) جمع افضل وهو الزائد على الغير فى الكمال واضافة المنح الى العوارف بيانية واضافة العوارف الى الافاضل امامن قبيل اضافة المصدر الى المفعول او الى الفاعل وكلة من يجوز ان تكون متعلقة بخصصت والمعنى على جميع التقادير حمدت حمدا لك يا الله تبارك وتقدس لاجل عطائك الذى اولاجل عطاء اخترته لى حال كونه اى كائن اوخصصته من العطايا التى هى عوارف الافاضل اى الاحسانات اليهم واحساناتهم اواحمد حمدا لك لاجل تخيصك وعلى جميع التقادير لاتكرار فيه فلايتوجه السؤال بان فيه تكرارا لانه بمنزلة ان يقال عطايا العطايا واجاب مولانا برهان الدين على تقدير عدم كون الاضافة بيانية بان المراد بعوارف الافاضل المسائل المصرحة فى كتبهم اوالمأخوذة من افواههم وبالمنح المسائل المستنبطة منهما اومن احدهما كأن عوارفهم اعطتها اوالمراد من الاول متعلق الفعل اعنى النعمة ومن الثانى نفس الفعل اعنى الانعام (وخلصتنى) اى اخرجتنى وفى القاموس خلص تخليصا اعطى الخلاص (من محن) جمع محنة وهى المشقة (عواصف) جمع عاصفة وهى الشديدة من الرياح (الفضائل)

جمع فضيلة وهي مزية على الغير في الكمال واضافة المحن الى العواصف امابيانية اولامية واضافة العواصف الى الفضائل من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف شبه الاشياء المهلكة للفضائل بالعواصف في الاهلاك ثم عبر عن تلك الاشياء بها مصرحة تحقيقية اوشبه الفضائل في النفس بالنباتات الخضرة في الرغبة فعبر عن المشبه به بلفظ المشبه استعارة بالكناية واضاف اليها العواصف استعارة تخييلية اى خلصتني من محن الاشياء التي هي مهلكة ومزيلة للفضائل كالرياح الشديدة التي هي مهلكة لما اصابته من النباتات (وصلاة) اى صليت اواصلي والفعل هنا جائز الحذف وجملتها معطوفة على جملة الحمد ولو قال وسلاما وجمع بينهما امتثالا لقوله تعالى صلوا عليه وسلموا تسليما لكان اولى ولعل وجهه الموافقة للجملة السابقة في الحذف والافراد ورد قول من قال الاقتصار على الصلاة مكروه والصلوة هنا ليست بمستقلة على النبي صلى الله عليه وسلم لكن هذه التوجيهات لاترفع السؤال تأمل والنكتة في اختيار الجملة الفعلية على الاسمية في الموضعين مذكورة في الحواشي (على عامة من لحقهم) صلوات الله تعالى عليهم اجمعين (اولى) بفتح الهمزة بمعنى الاحسن والاشرف او بضمها فيكون تأنيث الاول (الفواضل) جمع فاضلة وهي النعمة المتعدية والمعنى على التقديرين صليت صلاة على جميع الانبياء الذين لحقهم ووصل اليهم احسن النعم اواولى النعم وهو الايمان والاسلام وخواص النبوة فتكون الاولية اوالتقدم بحسب الشرف والرتبة والافوجودهم سابق على ذكره بالزمان (لاسيما) للاستثناء بمعنى اخراج مابعدها عما قبلها فان الحكم فيه بطريق الاولى وحقيقتها أن لالنفي الجنس وسى بمعنى مثل اسم لاوما اما موصولة اوموصوفة اوزائدة ويحتمل ان تكون نكرة غير موصوفة والمعنى صليت صلاة كاملة على عامة الانبياء عليهم السلام والحال انها لامثل الشئ اوشئ هو صلاتي (على) سيدنا وشفيعنا (محمد) صلى الله تعالى عليه وسلم بل صلاتي على سيدنا صلوات الله تعالى عليه وسلامه بطريق الاولى فتكون منصوبة على

الحالية (المنعوت) اى الموصوف (باعلى الشمائل) اى الخلق قال الله تعالى وانك لعلى خلق عظيم (والمبعوث) اى المرسل يقال بعثه اى ارسله باكرم (القبائل) وهو قبيلة قريش والباء اما بمعنى من او للملابسة (وعلى آله) اى اهل بيته صلى الله تعالى عليه وسلم واصحابه جمع صحب جمع صاحب وهو من رأى النبى صلى الله تعالى عليه وسلم ومات على الاسلام والعطف على هذا من قبيل يوم يقوم الروح والملائكة اعلم ان المستثنى محمد صلى الله تعالى عليه وسلم وآله واصحابه رضوان الله تعالى عليهم اجمعين مع انه لم يذكر آل من لحقهم فيحتاج الى تقدير المعطوف فكانه قال وعلى آلهم لاسيما على محمد وعلى آله ويحتمل ان يلاحظ العطف بعد الاستثناء فلا حاجة الى التقدير (المهتدين) نعت لهما وقوعى بالنسبة الى الاصحاب والآل اواحترازى بالنسبة الى الآل على معنى والاهتداء وجدان مايوصل الى المطلوب (باوضح) بحيث لايشك فيه (الدلائل) اى المعجزات والاضافة من اضافة الصفة الى الموصوف ووضوحها لكونها محسوسة اما بحس السمع كالقرأن اوالبصر كشق القمر وتسليم الشجر والحجر وغير ذلك ولايخفى عليك مافى هذه الديباجة من الصناعات البديعية امافى لخصت وخلصت ومنح ومحن فجناس القلب وهواتفاق اللفظين فى انواع الحروف واعدادها وهيئتها دون ترتيبها كقوله فى قلب الكل حسامه فتح لاوليائه حتف لاعدائه فان الفتح قلب الحتف وكقوله صلى الله تعالى عليه وسلم فى قلب البعض اللهم استر عورتى وامن روعتى واذا وقع احد المتجانسين تجنس القلب فى اول البيت والمتجانس الاخر فى آخره يسمى تجنيس القلب ح مقلوبا مجنحا كقوله لاح انوار الهدى من كفه فى كل حال واما فى الافاضل والفضائل والفواضل فجناس الاشتقاق وهو الاتفاق فى مأخذ الاشتقاق واما فى العوارف والعواصف فجناس اللاحق وهواختلاف المتجانسين بحرفين غير متقاربين واما فى المنعوت والمبعوث فتجنيس تصحيف وتجنيس خط ويقال له التماثل الخطى وهو كونهما متماثلين فى الخط

دون اللفظ ولاعبرة بالاعجام ودلت صيغة التفضيل وهى اعلى واكرم واوضح على ان خصائله اعلى من خصائل سائر الانبياء و قبيلته صلى الله تعالى عليه وسلم اشرف من قبائلهم عليهم السلام ومعجزاته صلى الله تعالى عليه وسلم اوضح من معجزاتهم عليهم السلام (اما) كلمة فيها معنى الشرط و متضمنة معنى الابتداء ولهذا لزمها الصوق الاسم والفاء فى جوابها (بعد) ظرف زمان بنى على الضم لقطعه عن الاضافة لفظا لانية يؤتى امابعد للانتقال من اسلوب الى اسلوب آخر فى الكلام وسمى فصل الخطاب قال التفتازانى فى آخر علم البديع ناقلا عن بعض الفضلاء والذى اجمع عليه المحققون من علماء البيان ان فصل الخطاب هو امابعد (والفاء فى فلما) جواب لاما ولما حرف يدل على تحقق المشروط عند تحقق الشرط (لم ينفعنى فى الدفع) التعلل فى (تشاغلى) يقال تعلل بالامر تشاغل به على مافى القاموس (بلعل) اى بقول لعلى اكتب فى زمان (وعسى) اى وقولى عسى اكتب فى وقت مافيه اشارة على ان الباء داخلة على بعض المحكى واعلم انهما اداتا ترج الاان الترجى بلعل مستعمل فى ممكن الحصول مع ترجيحه وعسى فيه مع استواء الطرفين والواو للجمع مطلقا فاندفعت المناقشة تدبر (عن اقتراح اخ لى) اى الحاجة وسؤاله على سبيل التحكم والارتجال والاخ امادينى اوطينى والتنكير على التقديرين للتفخيم والجار فى قوله (فى كل صباح ومساء) امامتعلق باقتراح كماهو الظاهر واما بالاخ والمغنى على الاحتمالين اقترح على الكتابة ولازمنى لاجلها فى كل صباح ومساء كماهو الرسم فى الملازمة واقترح اخ مصاحب لى فى كل صباح ومساء والمراد بالصباح والمساء اما الوقتان المخصوصان واما جميع الاوقات كما قالوا فى قوله تعالى النار يعرضونه عليها غدوا وعشيا والاقتراح مضاف الى الفاعل والمفعول قوله (ان اكتب فوائد) جمع فائدة وهى لغة مااستفدت من علم اومال وعرفا مايكون الشئ به احسن حالا منه بغيره وانما قال فوائد ولم يقل شرحا للتنبيه على ان هذه الغوامض لايليق ان تكون شرحا لمثل هذه الرسالة كما يدل عليه (قوله

لائقة بمطالعة الاخوان) اذ المعنى انه لايقدر على مطالعة هذه الفوائد الامن يكون اخاومماثلاله فى العلوم ويحتمل ان يكون تعبيره عن المستفيدين بالاخوان هضما لنفسه واظهارا لشفقته عليهم بهذا التأليف والجار (فى قوله) لفرائد متعلق باكتب وهى فريدة وهى الدرة الكبيرة الشفافة تجعل فى الظرف منفردة لشرفها وفيه استعارة مصرحة تحقيقية اذ المسائل شبهت بالفرائد فى النفاسة فعبرعن المشبه بلفظ المشبه به والقرينة المانعة عن الموضوع له اضافتها (الى الرسالة) هى العبارات المؤلفة المشتملة على القواعد العلمية على سبيل الاختصار والمعانى المدونة المشتملة على القواعد العلمية على سبيل الاختصار (الاثيرية) نسبة لمولفها اثيرالدين الابهرى (فى الميزان) هو علم المنطق ليتميزبه صحيح الفكر وفاسده كما ان الميزان يعلم به زيادة الشئ ونقصانه (شرعت) جواب لقوله فلما اى لما ينفعنى التعلل شرعت (فيه) اى فى كتب الفوائد المقترحة غدوة (يوم) هى من طلوع الفجر الى طلوع الشمس كائن ذلك اليوم (من اقصر الايام وختمت هذا الشرح المقترح مع اذان مغربه) اى مغرب ذلك اليوم وهذا تحدث بنعمة الله تعالى لا تمدح والله تعالى اعلم بعون الله الملك العلام (انه) تبارك وتقدس (ولى) فعيل بمعنى فاعل (كل توفيق) وهو توجيه الاسباب الى جانب المسببات (وانعام) من عطف العام على الخاص واعلم ان القوم قد ذكروا مقدمة قبل الشروع لبيان امور يتوقف الشروع فى المقصود عليها على وجه البصيرة وهى تعريف العلم المشروع فيه باعتبار جهة الوحدة الذاتية والعرضية ليمتاز المطلوب عن غيره وبيان الموضوع والغاية والتصديق بهما ليحصل زيادة البصيرة والمصنف ذكر مايجب استحضارها للمبتدى ولما اراد الشارح اقتداءهم اراد بيان وجه تقديم ذلك المقدمة على الشروع فى العلم (فقال اعلم ايها الطالب المسترشد) صدر البحث بالامر بالعلم لزيادة الاهتمام به لكونه مناط التحقيق والافالعلم بكل ماذكر فى هذه الرسالة مطلوب (ان من حق) اى ماهو لازم وثابت له ان لوحظ

ان الامن عن المحذورات الآتية يتوقف على هذه المباحث فيكون بمعنى الواجب و يجوز ان يكون بمعنى اللاحق ان لوحظ ان المقصود لا يتوقف عليه وهو اعم من الاول كل طالب كثرة امور متكثرة سواء كانت من العلوم المدونة اوغيرها قيل ان الحق ان يقول من حق (كل طالب كل كثرة) لئلا يتوهم اختصاص هذا الحكم بالبعضية بناء على ان الاهمال يوزن بالبعضية اجيب بان التنوين في الاثبات يقوم مقام السور الكلي كما ذهب اليه بعضهم ومنه قوله تعالى علمت نفس ما قدمت ومنه تمرة خير من جرادة و بان المهملة عند علماء البلاغة في قوة الكلية دفعا لترجيح احد المتساويين على الاخر تأمل تدر انتهى لعل وجه التأمل ان اعتبار اصطلاح علم اخر في علم ليس من دأب المحققين ووجه التدبر انه يقتضي ان لا توجد القضية الجزئية لان العلة موجودة فيها و يمكن ان يكون وجه التأمل ان النكرة في الايجاب ظاهرة في عدم الاستغراق وقد تستعمل فيه بقرينة ولا قرينة هنا ووجه التدبر ان الدخل في العبارة بعد ظهور المراد ليس من دأب المحصلين و يحتمل ان يكون وجه التأمل ان قوله طالب كثرة ليس قضية فضلا عن ان تكون مهملة او محصورة ووجه التدبر انه في حكم القضية هذا السؤال والجواب بناء على ان يعتبر دخول كل على لفظ الطالب فقط و تكون اضافته الى الكثرة لمجرد تعيين المضاف من غير تعرض للشمول في المضاف اليه وجودا وعدما واما اذا اعتبر دخول السور على مجموع المضاف والمضاف اليه بان تعتبر الاضافة مقدمة على السور فيكون المعنى ان من حق كل من يصدق عليه هذا المفهوم فلا يرد السؤال ولا يحتاج الى الجواب (تضبطها) اى تجعل تلك الكثرة مضبوطة بحيث لا يشذ منها ما يجب دخوله فيها وهذه الجملة صفة للكثرة (جهة وحدة) والمراد بالجهة هنا امر يناسب الكثرة و يكون من متعلقاتها كالموضوع والغاية والاضافة لامية من قبيل اضافة السبب الى المسبب والمعنى تضبط تلك الكثرة جهة سببا لوحدة تلك الامور المتكثرة في ذواتها واستحسن بسببها عدها شيئا واحدا وتسميتها باسم واحد وتفردها بالتدوين ان كانت من العلوم مثلا كل علم عبارة عن المسائل

المنكثرة ومع ذلك قد عدوها علما واحدا وسموه باسم واحد وافردوها بالتدوين ثم ذلك الامر المناسب اما موضوع ذلك اوغايته واما غيرهما وجهة الوحدة من جهة الموضوع تسمى جهة وحدة ذاتية ومن جهة الغاية تسمى جهة وحدة عرضية كما سيجئ ان شاء الله تعالى واسم ان قوله (ان يعرفها) اى تلك الكثرة المطلوبة (تلك الجهة التى) تضبطها (وان يحصل الشعور) اى العلم الاجمالى بسبب تلك الجهة (بها) اى بتلك الكثرة والباء صلة الشعور اومتعلقة بالشعور والضمير للجهة وصلة الشعور محذوفة والمعنى وان يحصل الشعور بتلك الكثرة بسبب تلك الجهة وقوله (قبل الشروع) منصوب على الظرفية اما للحصول اوللشعور والشروع فى الشئ التلبس به ولو بجزء منه فيها اى فى تلك الكثرة ثم اشار الى فائدة الضبط المذكور بقوله (حتى) سببية (يأمن) الطالب اذا حصل الشعور ووقف على جميع تلك الكثرة من (فوات شئ) كائن مما (يعنيه) اى يقصده من الكثرة المطلوبة (ويأمن) ايضا من (صرف الهمة الى ما) اى الذى (لا يعنيه) اى لا يقصده لاجل عدم كونه من الكثرة المطلوبة والحاصل ان الطالب اذا حصل الشعور بها بتلك الجهة بان يعرفها بها وقف على جميع تلك الكثرة اجمالا كن تصور المنطق بانه قانون يعرف به صحيح الفكر وفاسده حصلت عنده مقدمتان كليتان احداهما هى ان كل مسئلة من مسائل المنطق فلها مدخل فى تلك المعرفة واما الثانية فهى ان كل مسئلة لها دخل فى تلك المعرفة فهى من المنطق ويعرف بهما ان كل مسئلة ترد عليه انها من المنطق ام لا فيجعل الثانية كبرى لصغرى سهلة الحصول هكذا هذه المسئلة لها دخل فى تلك المعرفة وكل مسئلة لها دخل فى تلك المعرفة فهى من المنطق فهذه من المنطق واما المعرفة بما يرد عليه فى مسئلة بانها ليست من المنطق فقياس مؤلف من صغرى سهلة الحصول ايضا وكبرى تحصل بمعاونة المقدمة الاولى وتلزم لها بان يقول هذه المسئلة ليست لها دخل فى تلك المعرفة وكل مسئلة كذلك فهى ليست من المنطق فهذه المسئلة ليست من المنطق والمراد بالوقوف

ليس الاهذا (ومن حقه) اى ذلك الطالب ايضا (ان يعرف غايتها) المهمة لذلك الطالب المترتبة على الكثرة فى الواقع اى يصدق بان الغاية غاية لتلك الكثرة (ليزداد ذلك) الطالب بعد الشروع (جدا) اى جده على انه تمييز وهو قوة العزم فى الشئ (ونشاطا) اى شروعه وتلذذه لوجدان ما يتمناه (ولئلا يكون سعيه وكده عبثا) بلا فائدة فى نظره فالعبث مالا يترتب عليه فائدة اصلا او يترتب عليه مالا يعتد به (وضلالا) وهو ضد الهدى ومما ينبغى ان يعلم ان كل امر يترتب على الفعل فهو من حيث انه على طرف الفعل ونهايته تسمى غاية ومن حيث انه ثمرته ونتيجته يسمى فائدة فهما متغايران بالاعتبار ومن حيث انه مقدم للفاعل على الفعل ان كان مطلوبا للفاعل تسمى غرضا وان كان صدور الفعل لاجله يسمى علة غائية فهما مختلفان ايضا اعتبارا (ولان) هذا تخصيص فى الجملة بعد التعميم الكامل (كل علم) من العلوم المخصوصة المدونة والجار بقوله جرى فيما بعد قوله (كثرة) خبران بمعنى كثيرة والموصوف مقدر اى مسائل كثيرة وفى اعادة لفظ الكثرة مع تقدمها قريبا ايماء الى ان الكثرة هنا غيرها ثمه لان المراد بها هنا الكثرة الحاصلة وهى المدونة المفتقرة الى الضبط باحدى الجهتين وهناك مطلقها (تضيطها) اى تلك المسائل الكثيرة (جهة وحدة) وتصيرها شيئا واحدا بعد ما كانت متعددة فتلك الجهة اما امر ذاتى على ما اشار اليه بقوله (ذاتية) مرفوعة على انه صفة لجهة وحدة ويحتمل غيرها منسوبة الى الذات وهو الموضوع لانه داخل فى العلم لان اجزائه ثلاثة المسائل والموضوعات والمبادى (باعتبارها) اى جهة وحدة ذاتية وتقديم المعمول للاهتمام او للحصر الاضافى لا للحصر الحقيقى اذ باعتبار كل من الجهتين تعد (مسائله) المتكثرة لذلك العلم (علما واحدا) اعتباريا وبيانه ان مسائل جميع العلوم متشاركة فى انها تصديقات ومع ذلك لم تعد علما واحدا وعد كل طائفة من العلوم علما خاصا ليس ذلك الا بواسطة امر ارتبط به بعضها ببعض وصار المجموع به ممتازا عن الاخر سواء كان الامر موضوع العلم بان يكون موضوعات

مسائله راجعة الى شئ واحدا وغايته بان يتحد مسائله فى الغاية فجهة الوحدة الذاتية هى الموضوع لكونه امرا ذاتيا كما مر لا كون تلك الكثرة باحثة عن احواله اذ ذلك الكون خارج عن الكثرة عارضا لها فلا يكون امرا ذاتيا فالشارح نفعنا الله تعالى بعلومه تسامح حيث قال (وهى) الجهة الوحدة الذاتية (كونها) اى الكثرة وفيه تفكيك والمعنى ان جهة وحدة الكثرة التى هى عبارة عن مسائل العلوم عبارة عن ان تكون تلك الكثرة (باحثة) وهى لغة التفتيش وفى الاصطلاح يطلق على معان ثلث الاول المناظرة والمباحثة والثانى اثبات النسبة الايجابية والسلبية بالاستدلال والثالث حمل الشئ على الشئ واثباته له والمراد فى تعريف الموضوع هو الاخير (عن الاعراض الذاتية لشئ واحد) اى عن الاحوال المستندة الى ذات شئ واحدا مابلا واسطة شئ او بواسطة امر وسيجئ تفصيله ان شاء الله تعالى وكلمة عن داخلة على المحمول والمراد من الشئ الواحد الموضوع سواء كان وحدة ذلك الشئ الواحد المبحوث عنه (وحدة حقيقية) كالعدد الموضوع لعلم الحساب (اووحدة اعتبارية) بان تكون اشياء متعددة متناسبة تعديها الى امر واحد كالكتاب والسنة والاجماع والقياس المتشاركة فى الدليل الذى هو جنسها فيكون موضوع علم اصول الفقه امرا واحدا بالوحدة الاعتبارية (وتضبطها ايضا جهة وحدة عرضية) عطف على قوله جهة وحدة ذاتيا تتبع (هذه) الجهة العرضية الجهة (الاولى) اى الذاتية فى انها تعد باعتبارها ايضا المسائل الكثيرة علما واحدا ووجه تبعيتها لها ان الغاية تابعة للعلوم ومترتبة عليها ومن اجزاء العلوم الموضوعات التى تكون الجهة الوحدة الذاتية عبارة عنها فتكون تابعة لها (ضمنا ككونها) اى ذلك الامر العرضى المسمى بجهة الوحدة العرضية مثل كون الكثرة الة (فى العلوم) الآلية كالمنطق مثلا اذ مسائله آل التحصيل سائر العلوم (واستتباعها) اى ومثل كون تلك المسائل مستتبعة ومتشاركة (غاية) اى فى الغاية كالعصمة عن الخطأ فى الفكر وقد تسامح فيه ايضا حيث

فسر جهة الوحدة العرضية باستتباع الغاية والحال ان جهة الوحدة العرضية نفس العصمة جرت (عادة العلماء) مدعى وصفراه سبقت وكبراه مطوية وصورته هكذا العلماء جرت عادتهم على التقديم لانهم كانوا طالبي كثرة تضبطها جهة وحدة ذاتية وجهة وحدة عرضية وكل من كان كذلك جرت عادتهم على تقديم الشعور فالعلماء جرت عادتهم ويمكن التصوير بالاستثنائى هكذا لما كانوا طالبي كثرة تضبطها جهة جرت عادتهم لكن المقدم حق والتالى مثله ويحتمل ان يكون قولنا اعلم ان من حق كل طالب كثرة اشارة الى الكبرى وقوله لان كل علم كثرة الى الصغرى وتقدم الكبرى على الصغرى شايع لنكتة وهى هنا الرعاية بطريق التعليم حيث اتى بالتخصيص بعد التعميم فيكون التقدير هكذا كل كثرة تضبطها جهة وحدة وكل كثرة تضبطها جهة وحدة من حق طالبها ان يعرفها بها فكل علم من حق طالبه يعرفه بها ونضم هذه النتيجة الى قولنا جرت عادة العلماء فنقول كلما كان كل علم من حق طالبه ان يعرفه بها جرت عادة العلماء لكن المقدم حق وكذا التالى او تجعلها كبرى للصغرى المطوية هكذا المنطق علم فكل علم من حق طالبه ان يعرفه بجهة الوحدة فالمنطق من حق كل طالبه ان يعرفه بجهة الوحدة فيكون قوله جرى مستأنفا كانه قال انما جرت عادة العلماء على تقديم الشعور ليمتاز العلم المطلوب عند الطالب من غيره حتى يأمن من فوات شئ مما يعنيه وصرف الهمة الى ما لا يعنيه ويزاد جده ونشاطه والعادة هى الفعل الاختيارى الذى دام وقوعه او كثر واذا قل يسمى نادرا (على تقديم) الشئ الذى (يفيد) الشعور هو المعرفة على سبيل الاجمال ونقل عن الامام الشعور هو المعرفة ببعض الاعتبارات اى معلوم من وجه دون رتبه لكن الاول اولى والمعنى جرى عادة العلماء فى مفتتح تصانيفهم على تقديم ما يفيد المعرفة الاجمالية بمسائل العلم معرفة كائنة (بتعريف) العلوم ورسمها او بسبب بتعريفها فعلى هذا يكون متعلقا بالشعور (باحدى الجهتين) المتقدمتين الذاتية والعرضية (وبيان غايتها) اى العلوم (وموضوعها) معطوفان

(على الشعور) بتقدير المضاف ويجوز عطفهما على تعريف العلوم فان قلت ان الجهتين عبارتان عن الغاية والموضوع فذكر الغاية والموضوع مشعر انهما غيرهما قلت نعم اذ المراد بالغاية والموضوع المعبر عنهما بالجهتين تصورهما وبالمذكور بين التصديق بهما بمعنى انه تعد تصور الجهة الذاتية وهي الجهة الموضوع والجهة العرضية وهي جهة الغاية تابعة للاولى يحكم ويصدق بان العصمة عن الخطأ في الفكر غاية المنطق وبان كونه باحثا عن الاعراض الذاتية من حيث نفعهما في الايصال الى المجهولات موضوعه والحاصل انه لابد للشاع في العلوم من تقديم تصورها باحدى الجهتين والتصديق بهما على الشروع (في مسائلها) اى مسائل تلك العلوم ليمتاز العلم المطلوب عند الطالب من غيره فيصح توجهه اليه بخصوصه ويكون على بصيرة في طلبه واذا جرت عادتهم على تقديم الشروع بتعريف العلوم (فنقول) مقتفيا على اثرهم ومعرفا للمنطق (باعتبار الجهة الاولى) وهي الوحدة الذاتية (المنطق) اى المفهوم الكلي الشامل لجميع المسائل المخصوصة وهو في اللغة مصدر كالمنطق يقال لصوت وحروف يفهم منهما المعنى وقد يطلق على ادراكات المعقولات ويخص المعنى الاول باسم النطق الظاهري والثاني بالباطني ويجوز ان يكون في اللغة اسم مكان فكانه منبع النطق ومعدنه ووضع بازائه مفهوم كلي اجمالي بفصله (قوله) علم (باصول) وقوانين (يبحث) والبحث عبارة عن بيان احوال الشئ واحكامه لا عن بيان مفهومه (فيه) اى في ذلك العلم (عن الاعراض) اى الاحوال (والاوصاف الذاتية) والعرض الذاتي وهو الخارج المحمول الذي يلحق الشئ لذاته كالتعجب اللاحق لذات الانسان اولجزئه كالحركة بالارادة اللاحقة للانسان بواسطة الجزء منه وهو الحيوان اولمساويه كالضحك العارض للانسان بواسطة التعجب واعلم ان العوارض ستة لان ما يعرض للشئ فاما ان يكون عروضه لذاته اولجزئه اولامر خارج عنه ولامر الخارج عن المعروض اما مساوله او اعم منه اواخص منه اومباين له فالثلاثة الاول تسمى

اعراضا ذاتية لاستنادها الى ذات المعروض واما العارض للذات فظ
واما العارض للجزء فلان الجزء داخل فى الذات والمستند الى ما فى الذات
فى الجملة واما العارض للامر المساوى لان المستند الى ذات المعروض
مستند الى المساوى اوالمستند الى المستند الى الشئ مستند الى ذلك
الشئ فيكون العارض ايضا مستندا الى الذات والثلاثة الاخيرة تسمى
اعراضا غريبة لما فيها من الغرابة بالقياس الى المعروض والعلوم
لايبحث فيها الاعن الاعراض الذاتية لموضوعاتها ومما ينبغى ان يعلم
ان المراد بالبحث فى العلم عن الاعراض الذاتية للشئ ان يرجع البحث فيه
اليها بان يجعل موضوع العلم بعينه موضوع المسئلة ويحمل عليه ما هو
عرض ذاتى له كالجسم الطبيعى فى قولهم كل جسم طبيعى فله حيز
طبيعى او يجعل نوعه موضوع المسئلة ويحمل عليه ماهو عرض ذاتى
لذلك النوع كالحيوان فى قولهم كل حيوان فله قوة اللمس او يحمل
مايعرضه لامر اعم بشرط ان لا يتجاوز عمومه موضوع العلم كقول
فقهائنا رحمهم الله تعالى كل مسكر حرام اى اكله اوشربه فان
موضوع علم الفقه افعال المكلفين واكل المسكر وشربه نوع منها وحمل
عليه الحرمة اللاحقة لامر اعم منه وهو كونه منهيا عنه او يجعل
عرضه الذاتى اونوعه موضوع المسئلة ويحمل عليه ماهو عرض له
اوما يلحق لامر اعم بالشرط المذكور والمراد بالمعلومات التصورية ليس
مايعم المعقولات الثانية بل المعلومات التصورية التى تنطبق عليها
المعقولات الثانية كمفهوم الحيوان مثلا فان مفهومه جسم نام حساس
متحرك بالارادة وهو معلوم تصورى يعرض له الجنسية فيكون موضوع
المنطق عند المتأخرين المعلومات التى هى طبايع المفهومات المتصورة
من حيث هى هى كمفهوم الحيوان وهو المفهوم المعقول الاول
(للتصورات والتصديقات) اى للمعلومات التصورية والتصديقية
هذا موضوعه عند المتأخرين كقولهم كل متحرك بحركتين مستقيمتين
لابد وان يسكن بينهما فان المتحرك عرض ذاتى للجسم الطبيعى والمتحرك
بحركتين مستقيمتين نوع من ذلك العرض لحق بهذا النوع السكون

لامر اعم منه وهو الجسم لانه اعم من المتحرك وغيره (من حيث) اما ظرف مستقر واما حال من التصورات والتصديقات اوصفة لهما واما ظرف لغو متعلق بيحث وحيث هنا للسببية (نفعهما) والضمير للتصورات والتصديقات وكونه راجعا الى الاعراض الذاتية زيفه المحشي في الايصال اى في ايصال الذهن (الى تحصيل المجهولات) تصورية كانت اوتصديقية واحترز بقيد الحيثية عما لانفع فيه في ايصال المذكور ككون كل واحد منهما قديما اوحادثا اوممكنا اوممتنعا اوحاصلا في الذهن (او) الخارج الى غير ذلك (من الاعراض الذاتية) التي لادخل لها في الايصال المذكور بخلاف البحث عن الكليات الخمس والقول الشارح والقضايا وغير ذلك فانها من الاعراض الموصلة الى المجهولات التصورية والتصديقية واعلم ان موضوع المنطق عند البعض هو المعقولات الثانية واشار اليه الشارح العلامة بقوله اوالمنطق علم يبحث فيه عن الاعراض الذاتية فكلمة اولتقسيم الحد اى حد موضوع المنطق اما كذا اوكذا على معنى انه عند قوم كذا وعند الاخر كذا لا للشك حتى ينافي التحديد ولا على معنى ان له حدين حتى يقال ان الحد لايقبل القسمة للمعقولات الثانية اى الاحوال العارضة للشئ بحسب وجوده الذهني اى ما للموجود الذهني بخصوصه مدخل في عروضه وانما سميت بها لكونها متعلقة في المرتبة الثانية كالكلية مثلا الايرى انه لايمكن ان يعقل معنى الكلية الا بعد تعقل مفهوم يعتبر عروضها له وكذا الجزئية فان منشأ اتصاف المفهوم بالكلية والجزئية انما هو الحصول العقلي واما الاحوال التي لامدخل فيها للوجود الذهني وانما تعرض للشئ في الخارج كالحركة للجسم والاحراق للنار والاضاءة للشمس فتسمى لازم الوجود والاحوال التي لامدخل لعروضها لشئ من الوجودين بل كلما وجدت الماهية كانت متصفة بها وعارضة هي لها كالزوجية للاربعة فتسمى لازم الماهية فقوله (التي لايحاذى) مبني للمفعول اى لايوصف (بها) اى بالمعقولات الثانية (امر) نائب الفاعل حال كون ذلك الامر موجودا (في الخارج) صفة كاشفة للمعقولات الثانية والمعنى ان المنطق علم

بحث فيه عن الاوصاف الذاتية كائنة للمعقولات التى لايقابل بها امر
فى الخارج لعدم صدقها على الامور الخارجية كالكلية والجزئية والذاتية
والعرضية وغيرها فانها لاتصدق على الموجودات الخارجية لان كل ما
وجد فى الخارج فهو جزئى واعلم ان المنطق لايبحث فيه عن جميع احوال
المعقولات الثانية بل عن احوالها العارضة لها باعتبار المعقولات الاولى
المندرجة تحتها ولهذا قيده بقوله من حيث انها تنطبق اى تشتمل تلك
المعقولات الثانية على المعقولات الاولى اشتمال الكلى على الجزئيات التى
يحاذى الصلة هنا ايضا مروية على صيغة المجهول والمجموع صفة
كاشفة عن حقيقة المعقولات الاولى يعنى ان المعقولات الاولى هى
المعقولات التى يقابل بها اى بالمعقولات الاولى امر فى الخارج لصدقها
على الموجودات الخارجية كالانسان الصادق على زيد وعمر ووغيرهما
واما لمعقولات الثانية لاتصدق الا على الصور الذهنية فان الكلية
واقسامها اوصاف للصور الذهنية كما مر لا للموجودات الخارجية لانها
جزئيات والحاصل ان المعقولات الاولى امر كلى له صورة فى الخارج
كالانسان والحيوان والناطق والضاحك والمعقولات الثانية هى
العوارض التى تلحق المعقولات الاولى من حيث هى فى الذهن ولم توجد
فى الخارج كالجنس والنوع والفصل ومعنى انطباقها على الاولى
صدقها عليها بتركيب قياسى كما يقال الحيوان كلى مقول على كثيرين
مختلفين بالحقايق وكل مقول على كثيرين جنس فالحيوان جنس فالجنسية
عرض ذاتى للمعقول الثانى الذى هو الكلى وقد لزم صدقه على المعقول الاول
الذى هو الحيوان بتركيب هذا القياس فان قلت ان الحيوان المطلق
ايضا لايوجد فى الخارج وماوجد فيه حيوانات مخصوصة فيلزم
ان يكون من المعقولات الثانية وجوابه ان تعقل الحيوان مثلا بكونه انه
جسم نام حساس متحرك بالارادة ليس على انه عارض لغيره فى الذهن
اولا وبالذات ثم يعرض على هذا المفهوم المتعقل بالشيئية فى الذهن
كما لايخفى وبقية الابحاث فى الشروح والحواشى (ونقول باعتبار
الجهة الثانية) اى جهة الوحدة العرضية التى يكون التعريف بها

تعريفا بارسم (المنطق قانون) اى امر كلى منطبق على جميع جزئياته التى تعرف احكامها منه بضمها الى صغرى سهلة الحصول وهى الحاصلة من حمل عنوان موضوع المسئلة الكلية على ذات الموضوع فتجعل تلك المسئلة كبرى ويحصل قياس من الشكل الاول وينتج حمل محمول القانون على ذلك الجزئى مثلا كل قول شارح موصل الى المجهول التصورى نأخذ من هذه المسئلة جزئيا من الموضوع لهذه المسئلة ونحمل عنوانه على ذلك الجزئى فنقول الحيوان الناطق مثلا قول شارح وكل قول شارح موصل الى المجهول التصورى فالحيوان الناطق موصل الى المجهول التصورى وهو الانسان وقس عليه وهذا هو المراد بقولهم القانون امر كلى ينطبق على جزئياته وقد نص الشيخ بان مسائل العلوم موجبات حملية كلية حتى حكم مهملات العلوم كليات فعلى هذه الشرطيات والمسائل مآولة سميت القضية الكلية قانونا لانه فى اللغة اسم للمسطر والجامع التوسل الى تحصيل الامور المتكثرة على الاستقامة وقد يطلق عليها ضابطة ايضا لانضباط احكام الامور المتكثرة التى هى جزئيات موضوعها واصل ايضا باعتبار انها اصل لتلك الاحكام ومنشأها وقاعدة كانها قاعدة الشجر وهؤلاء القضايا

اغصان وفروع لها ويسمى استخراجها من تلك القضية (تفريعا يعرف منه) اى من ذلك القانون (صحيح الفكر الجزئى) الوارد على المفكر الناظر فى مادة مخصوصة (وفاسده) لان الفكر ترتيب امور معلومة للتأدى الى المجهول ولما لم يكن هذا الترتيب صوابا دائما لمناقضة العقلاء بعضا فى مقتضاء افكارهم حتى ان الشخص الواحد يناقض نفسه فى وقتين مسة الحاجة الى هذا القانون الكلى ليحصل به سداد الفكر وتجنبه عن الخطأ والفكر عند المتقدمين مجموع الحركتين حركة من المطلوب المشعور به نحو المعلومات لتحصيل مباد مناسبة ونهايتها حصول المبادى وحركته من المبادى الى المطلوب بترتيب تلك المبادى ونهايتها حصول المطلوب وعند المتأخرين الترتيب اللازم للحركة الثانية ولما تفرد فيما بين القوم ان بيان غاية العلم وبيان موضوعه

منساقان الى معرفته برسمه اراد الشارح العلامة ان يشير ان رسمه ايضا قد يكون منساقا الى معرفته وغايته (فقال فاندرج فى الجهة الاولى) وهى الذاتية (معرفة الموضوع) اى التصديق بموضوعية موضوع المنطق حيث حصل من التعريف مقدمة وهى ان المعلومات والمعقولات مايبحث فى المنطق عن العوارض الذاتية ولنا مقدمة معلومة من الخارج وهى انما يبحث فى العلم عن عوارضه فهو موضوع ذلك العلم فتضم هاتان المقدمتان بان يقال المعلومات اوالمعقولات الثانية مايبحث فى المنطق عن عوارضه الذاتية وكل مايبحث فى العلم عن عوارضه الذاتية فهو موضوع ذلك العلم فالمعلومات اوالمعقولات الثانية موضوع المنطق (على المذهبين) الاول القائل بان موضوعه التصورات والتصديقات من حيث نفعهما فى الايصال والثانى القائل بان موضوعه المعقولات الثانية كما مر (واندرج فى الجهة) الثانية (وهى جهة) الوحدة العرضية (معرفة الغاية) التصديق بغاية الفن اذ حصل منه ان معرفة صحة الفكر وفساده مما يترتب على المنطق وكل ما يترتب على الشئ فهو غاية ذلك الشئ فيفيدان معرفة صحة الفكر وفساده غاية المنطق فعلم ان المراد باندراج التصديق بالموضوع والغاية فى التعريف حصول التمكن التام على ذلك التصديق بواسطة حصول مقدمة كلية من التعريف صالحة لان تجعل احدى مقدمتى الدليل المستلزم اياه لانه بمجرد التعريف يحصل التصديق المذكور فاندفع ماقيل من انه يلزم اكتساب التصديق من التصور على ان ذلك مما لم يقم برهان على امتناعه ثم نقول بعد شعورك بالوحدتين (والتصديق المذكور لما كان) الغرض من تدوين (المنطق معرفة الناظر) المفكر صحة (الفكر الجزئى) الوارد عليه حين النظر فى مبادء معينة وموادمخصوصة فان قلت الفكر اخذ فى التعريف باعتبار الجهة الثانية التابعة للاولى فيلزم من جعل الغرض من المنطق معرفة صحة الفكر ان تكون هذه الجهة مقصودة دون الاولى وذلك مفض الى جعل التابع مقصودا دون المتبوع قلت نعم لكن هى ناشئة ايضا عن الجهة الاولى لان معرفة صحة الفكر ان كانت